

كلمة الرئيس محمد أنور السادات الي ندوة القانون والسكان بالقاهرة

في ٧ ديسمبر ١٩٧٦

الإخوة والأخوات

يطيب لي أن أرحب بكم في مصر وان ارجو لكم - الي جانب التوفيق في عملكم -
اقامة سعيدة علي أرض صديقة وبين شعب صديق .

لقد وجدت في جدول اعمالكم مسائل ممتعة سوف تحظي منكم - وانتم صفوة مختارة
من العلماء والباحثين ذوي الخبرة العريضة في هذه الموضوعات بأدق الدرس
واعمق الاهتمام وليس في نيتي ان استبق شيئاً من هذا أو أن آخذ من وقتكم الثمين
إلا القليل - إلا عرضاً موجزاً لبعض الاعتبارات العامة والتي قد تجدون فيها تعبيراً
عما هو في صميم اهتمامنا كدول نامية . .

تدور الحركة السكانية - كما هو معروف - علي ثلاث جهات أساسية معدلات
الوفيات بين حديثي الميلاد متوسط العمر

التحرك السكاني وخاصة بين المناطق الحضرية وغير الحضرية . ويمكن القول
بصفة عامة أنه في البلاد الصناعية المتقدمة قد استقرت الصورة حول اتجاه واضح
متوسط عمري يصل الي السبعين ، واسرة تضم طفلين أو ثلاثة وحضر يضم نصف
السكان .

أما في البلاد النامية فإن الصورة تختلف إلي حد كبير . ولعل هذا الإختلاف في حد
ذاته دلالة علي أن الحركة السكانية مرتبطة بمعدلات التنمية الاقتصادية وان شئنا
بمستوي التحديث أو التقدم الذي بلغه المجتمع . . وهو الأمر الذي يضع العلماء
والباحثين في هذا المضمار أمام مسئوليتهم الأولى . دراسة هذا الارتباط ومعدلاته

بين سياسات التنمية والأوضاع السكانية واستقصاء المؤثرات المتبادلة بين المتغيرات المختلفة - مما يغير طريق العمر أمام الدولة للتأثير في هذه المتغيرات ما أمكن لتحقيق الأوضاع المستهدفة .

إلا أن هناك جانباً في المسألة قد لا يكون من مسؤولية العلماء علي الإطلاق وهو - تحديد أهداف السياسة السكانية لدولة من الدول والذي يرتبط بفلسفتها الخاصة وأوضاعها الخاصة والتي قد تخرج عن التيار المقبول عادة وهو الترحيب بانخفاض معدل وفيات الأطفال وارتفاع متوسط العمر وانخفاض معدلات المواليد وارتفاع التحضر أي نسبة السكان في المدن والمناطق الحضرية الي مجموع السكان . ومن ثم كان أمام المخطط مهمة صعبة وهي تنسيق أهداف التنمية القومية عامة مع أهداف السياسة السكانية بغير تضحية لها مبرر لا في أحد الجانبين فليس من المستحيل أن نتصور أن هناك تعارضا بين الرغبة في رفع لمستوي المعيشة ومعدلات الدخول وبين تشجيع المزيد من التحضر والتمركز في المدن . ولعل هذه الصعوبة بالذات لا تواجه المخطط في الدول الصناعية المتقدمة حيث يقوم نسق موحد في الحركة السكانية في اتجاه ارتفاع متوسط العمر وانخفاض المواليد وارتفاع معدلات التحضر ولعل التنمية الاقتصادية هي المسؤولة عن تحريك العناصر الثلاثة في هذا الاتجاه الموحد .

هذا بينما تواجه الدول النامية في هذا المجال معدلات صعبة مرجعها ضعفها الاقتصادي والتكنولوجي بطبيعة الحال فانخفاض معدلات الوفيات وهو هدف لا يمكن رفضه . قد يثير مشكلات الانفجار السكاني بصورة تعجز التنمية القومية عن ملاحقتها وارتفاع معدلات المواليد وهو هدف بل حاجة ملحة لبعض المجتمعات التي تنقصه الطاقة البشرية - هو أيضاً مما يزيد مشكلة الانفجار السكاني تفاقماً ، والهجرة من الريف والصحراء أو الغابة الي المدن تعد مشكلة من اعوص المشكلات أمام المجتمعات النامية التي يحدث لديها هذا التحضر في وقت مبكر حين لا تكون

المراكز الحضرية مستعدة بعد لاستيعاب هذه الهجرة استيعاباً إنتاجياً صحياً ففتحول الي مشكلة تكدس بشري كمي وضغوط رهيبه علي مرافق المدن وقدرة الاقتصاد علي توفير فرص العمل المنتجة .

ومن ثم يصبح التحضر ظاهرة مرضية إذ لا يحدث نتيجة طبيعية للتحول في أساليب الانتاج التي تتطلب التركز في مناطق حضرية ولا كأثر للتحديث الاجتماعي الذي يدفع إلي البحث عن نمط أكثر تقدماً من الحياة .

وهكذا في الاطار العام للتنمية القومية . لا يكون مقبولاً ان يترك التحرك السكاني بغير ضوابط ليقع عشوائياً ويوقع المجتمع الذي يسعى الي النمو في مشكلات اقتصادية واجتماعية وسلوكية تلغي مكاسبه وتعوق مسيرته . ان التحرك السكاني في اتجاهات معوقة للتنمية يقع بلا شك من مجموعة قرارات فردية يتخذها ملايين الناس لأنفسها ولكن هذا لا يعني ان المسؤولية لا تقع علي عاتق سياسات قديمة . تدفع الناس الي اتخاذ هذه القرارات . وتكفي الاشارة الي سياسة تسفر عن تركيز الفرص وطيبات الحياة واسباب الترفيه والرفاهية في المدن ، تلك الجزر المنعزلة تاركة ماعداها من رقعة البلاد

وقد نسمع هنا نغمة بأن تقوم علي أن التحكم في الحركة السكانية متعذر لارتباطه الوثيق بالتنمية القومية الشاملة . . الا أن هناك مجالاً لايزال واسعاً لاحداث بعض التحولات المرغوبة من خلال التخطيط القومي الشامل ومن خلال السياسة السكانية ذاتها . . عن طريق برامج تؤثر تأثيراً مباشراً علي حركة السكان في الاتجاه المرغوب ولو كان ذلك احياناً إلي حساب برامج تنمية أكثر طموحاً وبريقاً . . ولعل برامج التعليم الاساسي والتوعية الموجهة إلي المرأة الريفية بالذات مما يدخل في هذا الاطار . وانتم في هذا المؤتمر العام ولاشك مشغولون بالتفكير في هذه البرامج التي تؤثر في الحركة السكانية وتوجيهها في الاتجاه الأمثل . . وبالذات بالأمل المنوط بالقانون بأوسع معانيه في تحقيق هذا الهدف . واذا كان يخالجننا الأمل في أن تطوع

قوة القانون لهذه الحاجة الملحة فاننا ولاشك مدركون لصعوبة المهمة اذ ان القانون ذاته خاضع لقوانين أخرى تحكم الظاهرة الاجتماعية ، قوانين غير مبنية ولكنها فعالة ومؤثرة .

واسمحوا لي هنا أن أضرب مثلاً واحداً . . مكانة المرأة في كل مجال للتنمية والتخطيط لها . وخاصة لدينا في البلدان النامية . يصطدم دائما بمسألة أو مشكلة هي مكانة المرأة وهذا منطقي اننا ونحن نبحث في الطاقة البشرية وهي طاقة محرّكة وعن العلاقات الاجتماعية وهي طاقة محرّكة وعن الوعي الاجتماعي وهو طاقة محرّكة يستحيل علينا أن نغفل أو نتغافل عن مكانة المرأة ولعل هذا الموضوع وحدة جدير بأن يوضح لنا الصعوبات التي تواجه القانون - مصوبة سننه في وجه معارضة ومصوبة تطبيقه حتى أن وجد طريقه الي النور - في وجه هذه القيم .
أيها الإخوة والأخوات . .

أشكركم علي تلبيتكم دعوتنا وعلي ما بذلتم وما ستبذلون من جهد في سبيل قضية الانسان والمجتمع والله يراكم

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته